

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ))

سورة المجادلة آية ١١

صدق الله العظيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

أهدي ثمرة جهدي وخلاصة عملي الى مصدر فخري واعتزازي، الى من استقي منهما
عزيمتي، الى من كانا القدوة في الصبر والعطاء، الى من دعما مسيرتي وأزراني في
كل الأوقات، الى من غمراني بسعة صدورهم وزوداني بدفئ قلوبهم واکرمني الله
بفضل دعائهم...أبي وأمي الأحباء اطال الله بعمرها.

الى من كانوا سنداً ومعيناً وتابعوا مسيرتي بأهتمام الى أخوتي وأخواتي، الى كل
الأهل والأقارب من قريب او بعيد، الى كل زملائي وزميلاتي.

والى كل من أحب العلم فعلم نفسه وتعلم من غيره، الى كل من سعى للنجاح
والتوفيق ويرجوه لغيره، الى كل من وقف بجانبني والى كل من له فضل، الى كل من
هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهديكم هذه الثمرة المتواضعة راجياً من الله التوفيق والقبول

شكر وتقدير

الحمد لله الذي الهمني أطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم بالشكر والإمتنان الى أستاذي العزيز احمد عبدالكريم احمد الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة.

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير الى كافة الأساتذة الكرام اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الموصل كلية الإدارة والإقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية.

كما أتقدم بالإمتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع او المساندة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
هـ	قائمة محتويات الجداول - قائمة محتويات الأشكال البيانية
١	المستخلص - المقدمة
٢	مشكلة البحث - أهمية البحث - هدف البحث - فرضية البحث - منهجية البحث
المبحث الأول (العائد)	
٣	تمهيد
٤	مفهوم العائد
٥	العائد المحاسبي
٦ - ٧	أنواع العوائد
٧	طرق قياس العائد
٧ - ٨	المدير المالي ومهامه
المبحث الثاني (الخطر المالي)	
٩	تمهيد
١٠	مفهوم الخطر المالي
١١	الهدف من إدارة المخاطر
١٠ - ١١	مستويات الخطر
١٢	أسباب زيادة المخاطر المصرفية
١٢ - ١٣	انواع المخاطر المالية
١٣ - ١٥	تصنيف المخاطر المصرفية
١٦	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية
المبحث الثالث (الجانب التطبيقي)	
١٧ - ١٩	تحضير البيانات وتوصيفها - قياس العائد
١٩ - ٢٦	قياس الخطر
٢٧ - ٣٠	تحليل العائد والخطر المالي بيانياً
٣١	الاستنتاجات والتوصيات
٣٢ - ٣٤	قائمة المصادر

قائمة محتويات الجداول

الصفحة	رقم الجدول
١٨	الجدول (١) العائد على حقوق الملكية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
١٨	الجدول (٢) العائد على حقوق الملكية لمصرف بغداد
١٩	الجدول (٣) العائد على حقوق الملكية لمصرف الاستثمار العراقي
٢٠	الجدول (٤) حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
٢٠ - ٢١	الجدول (٥) حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف مصرف بغداد
٢١	الجدول (٦) حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف الاستثمار العراقي
٢٢	الجدول (٧) إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
٢٢	الجدول (٨) إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف بغداد
٢٣	الجدول (٩) إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف الإستثمار العراقي
٢٣ - ٢٤	الجدول (١٠) إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
٢٤	الجدول (١١) إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف بغداد
٢٤ - ٢٤	الجدول (١٢) إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف الإستثمار العراقي
٢٥	الجدول (١٣) رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
٢٦	الجدول (١٤) رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف بغداد
٢٦	الجدول (١٥) رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف الإستثمار العراقي

قائمة محتويات الاشكال البيانية

الصفحة	رقم الشكل البياني
٢٨	الشكل البياني (١) نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار
٢٩	الشكل البياني (٢) نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف بغداد
٣٠	الشكل البياني (٣) نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف الاستثمار العراقي

المستخلص:

ان الغرض الاساسي لهذه الدراسة هو لبيان العلاقة بين العائد على حق الملكية والمخاطرة اللانظامية التي تواجهها المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، وقد استخدمت الدراسة معامل الارتباط وذلك لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وقد تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المصارف في سوق العراق للاوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، اما عينة الدراسة فأنها تشكل (٣ مصارف عراقية) مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة الى ابرز الاستنتاجات بأن هنالك علاقة طردية ذات ارتباط طردي بين العائد والمخاطرة.

المقدمة:

الاستثمار مصطلح يقصد به تضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل، وعليه فالمستثمر يضحي بجزء او كل ثروته وبذلك يقرر في استثمار امواله على امل تنمية هذه الاموال، ولذلك فأن للاستثمار خاصيتان: الاولى ان يكون الاستثمار يدر عائد، والثانية ان هذا العائد غير مؤكد اي عرضة للتقلبات، وطالما ان هذا العائد يتعلق بالمستقبل فهو غير مؤكد اي انه يحمل قدرًا من المخاطرة وهذه المخاطرة تقاس كميًا بالتباين او الانحراف المعياري، للعوائد ولقد كان (ماركويترز، ١٩٥٩) اول من نبه و اشار الى استخدام نظرية الاحتمالات حيث يمكن تقدير العائد وتقلبات هذا العائد (المخاطرة)، وبدون معرفة هاتين القيمتين فإنه يصعب على المستثمر الاختيار بين الاستثمارات، وقد بنى نظريته فيما يتعلق بأختيار الاستثمار على اساس ان المستثمر يكره المخاطرة ويفضل في نفس الوقت الحصول على عائد كبير.

لقد اصبح موضوع الخطر المالي من المواضيع المهمة اليوم وذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية وتقلب العوائد ولذلك فأن فهم العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر اصبح يمثل اساس عدالة التسعير وكذلك اساس ادارة المخاطرة التي يجب ان تكون الاسواق المالية على دراية بها من اجل وضع استراتيجيتها في ادارة المخاطر.

ولأجل ذلك يقدم هذا البحث تحليل وبيان العلاقة بين العائد والخطر المالي في بعض المصارف العراقية كونها القطاع المتميز في العراق حالياً ولتحقيق ذلك تم في هذه الدراسة تناول الإطار النظري للعائد والمخاطر المالية وتم تحليل بيانات لعينة من المصارف العراقية واختتمت هذه الدراسة بعرض الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

مشكلة البحث:

اشارت دراسات عديدة الى العلاقة الايجابية المتبادلة بين العائد والمخاطرة وبالتالي فإن زيادة المخاطر تتطلب علاوة مخاطر لتعويض المستثمر المخاطر التي يتعرض لها. من خلال ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الآتي:-

هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين العائد والمخاطرة في المصارف عينة الدراسة.

اهمية البحث:

يعد القطاع المصرفي ذو اهمية استثنائية في علية التقدم الاقتصادي والتموي للدول من خلال انتعاش الاقتصاد الوطني ولاسيما المؤسسات التي نشأت وتطورت بشكل فعال اكثر من المؤسسات الاخرى في عملية استثمار الاموال وتتمثل اهمية البحث في كونه يستعرض المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع المالي وما هو تأثير هذه المخاطر على نشاطات المصارف عينة الدراسة وعلاقتها بالعائد المالي اي توضح العلاقة بين العائد المخاطر المصرفية.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى بحث طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة لعينة من المصارف العراقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥، وذلك كمحاولة لمعرفة طبيعة العلاقة ومدى تأثير كل منهما على الآخر.

فرضية البحث:

من اجل حل المشكلة والوصول الى هدف البحث من نتائج التحليل كان لابد من حساب الفرضية التالية: يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية معنوية بين العائد والمخاطرة

منهجية البحث:

استخدم الباحث الاطاريح والرسائل والكتب والمجلات العلمية في اغناء دراسته، ولغرض اختبار الفرضيات ومحاولة اثباتها والوقوف على اهم نتائجها فقد استخدم الباحث الاساليب الاحصائية، حيث تم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام معامل الارتباط وقد تكونت عينة الدراسة من ٣ مصارف عراقية في سلسلة زمنية امدها ٧ سنوات تبدأ من سنة ٢٠٠٩ وتنتهي بسنة ٢٠١٥، وذلك لإمكانية توفر معلومات هذه السنوات لدى الباحث.

المبحث الاول

(العائد)

اولاً: تمهيد:

لقد حظي موضوع العوائد السوقية بأهتمام كبير من قبل الباحثين في علم الإقتصاد والفكر المحاسبي لما له دور كبير في تفسير العلاقة بين هذه العوائد والأرباح المحاسبية، وكانت أولى الدراسات في هذا المجال دراسة (Ball and Brown, 1965) والتي أجريت على (٢٦١) شركة مدرجة في سوق نيويورك خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٥، والتي كشفت عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوائد السوقية والأرباح المحاسبية، وتعتبر العوائد محور إهتمام الإدارة فيما تمارسه من قرارات وسياسات في منشآت الأعمال المعاصرة ويجسد ذلك المنهج المنظم لوظيفة الإدارة المالية والتي خضعت لتطورات هائلة حيث تجاوزت فيه الإدارة أسلوبها ونمطها وأهتمامها الإجرائي المجرد والذي ينحصر بالمحافظة على تدفق الأموال داخل المنشأة وتحديد السيولة الكافية واللازمة لمواجهة عملياتها التشغيلية إضافة الى كونها وظيفة متكاملة للقرارات المالية بحيث يأخذ التخطيط محور الإهتمام املاً في تحقيق اكبر عوائد ممكنة والتي تؤدي الى تعظيم ثروة الملاك، ويعد العائد الهدف الأساسي والرئيسي من الإستثمار حيث ان الإحتفاظ بالأموال دون إستثمارها يتضمن تكلفة الفرصة البديلة والتي تتمثل في العائد الذي يمكن تحقيقه على هذه الأموال، وبالتالي فإن العائد يعتبر هو الغاية التي يسعى المستثمر الى تحقيقها محاولاً تعظيم ثروته بقدر ما يستطيع والتخفيف من حدة المخاطر المصاحبة للعائد قدر الإمكان، وأن العوائد من الإستثمار لها أهمية كبيرة في الحكم على مدى نجاح المصرف من خلال معرفة حجم هذه العوائد واستقرارها او إتجاه نموها وازديادها، وأن العائد على الإستثمار هو احد أشهر المصطلحات الإقتصادية، واكثر المقاييس المالية المستعملة في عالم المال والإستثمار، ويستعمل لحساب الربح والذي قد يدره إستثمار معين، فالمستثمر لا يستطيع تقييم اي إستثمار في سوق الأسهم والسندات دون معرفة كيفية حساب هذا العائد على الإستثمار، وتكمن فائدة هذا المقياس في إعطاء فكرة عن العائد الذي قد يدره اي إستثمار وبالتالي تسهيل معرفة اي الخيارات قد يكون أفضل، ومن المعلوم انه توجد علاقة وثيقة بين العائد والمخاطر فكلما زاد مقدار المخاطر زاد مقدار العائد المحتمل.

ثانياً: مفهوم العائد:

يكاد العائد على الإستثمار (العائد من الإستثمار) ان يكون من أشهر الأدوات المالية المستخدمة في تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات فهو يمثل النسبة بين الأموال المكتسبة (الأرباح او الخسائر) والأموال المستثمرة (رأس المال نقود او موجودات)، والعائد على الإستثمار ليس محدداً بمدة زمنية لكن غالباً ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الإستثمار، وعرف محسن العائد من الإستثمار على أنه "هو المبلغ أو نسبة الأرباح المتحققة من الإستثمار"، ويعبر العائد عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف عن ربحية المصرف في عملياته التشغيلية وغير التشغيلية أو "هو الربح المترتب على كل إستثمار خلال مدة زمنية معينة" (محسن، ٢٠١٢، ٢٨)، فيما عرف نائف العائد على أنه "هو المقابل الذي يطمح المستثمر الى الحصول عليه في المستقبل نظير إستثماره لأمواله"، فالمستثمر يسعى دائماً الى إستثمار أمواله وذلك بهدف الحصول على العائد وتنمية ثروته وتعظيم املاكه" (نائف، ٢٠٠٩، ٤٨)، اما بالخير فيرى ان العائد "هو التعويض النقدي الذي يتلقاه المستثمر مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الإستثمار المتاحة"، ويعتبر العائد الهدف الأسمى لأي مستثمر سواء كان فرداً أو مصرف أو شركة أو صندوقاً استثمارياً (بالخير، ٢٠١٦، ٣)، وقد عرفت حلاسه العائد على أنه "هو التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة"، وهو يعد بمثابة الهدف الأساسي لأي مستثمر، ويكون العائد مضموناً كأدوات العائد الثابت بصفة عامة مثل سندات الخزينة والسندات المضمونة من قبل السلطات العمومية، كما يكون العائد غير مضمون بالنسبة لبعض الإستثمارات الأخرى مثل الأسهم، (حلاسه، ٢٠١٨، ٣)، كما عرف سعيد الربح محاسبياً بأنه "هو الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفتها خلال فترة زمنية معينة" بينما يرى أن الربح الإقتصادي "هو المتبقي من الربح المحاسبي بعد إستقطاع العائد الإقتصادي الخاص بخدمات عوامل الإنتاج المملوكة لصاحب المشروع والتي ساهم بها في العملية الإنتاجية" (سعيد، ٢٠٠٨، ٣٢)، اما عبدلي فقد عرفت العائد على أنه "هو التعويض النقدي الذي يتلقاه المستثمر مقابل توظيف أمواله في شكل من أشكال الإستثمار المتاحة" (عبدلي، ٢٠١٢، ٢٨)، فيما عرفت لفتاحة عائد الإستثمار على أنه "هو مقدار الأموال المضافة الى رأس المال الأصلي والذي يؤدي الى تعظيم الثروة نتيجة القيام بعملية الإستثمار" (لفتاحة، ٢٠١٥، ٧٣).

ثالثاً: العائد المحاسبي :

يقصد بالعائد المحاسبي "هو المبلغ الذي يمكن التعبير عنه بنسبة مئوية من رأس المال الأصلي المستثمر لمدة معلومة"، كما أن العائد المحاسبي يبين مدى فاعلية استخدام الأموال في عمليات الإستثمار، وعُرف العائد المحاسبي أيضاً بأنه "المكافأة التي يحصل عليها المستثمر عوضاً عن مدى الإنتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر"، ويمكن قياس العائد المحاسبي من خلال الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات المتحققة (خضير، جاسم، ٢٠١٥، ١٩٩).

ويتكون العائد (الربح) المحاسبي من:

١- الربح (الربح العادي) او الإيرادات من النشاط الجاري: يعد الربح ضمن هذا المفهوم "هو عبارة عن الربح او (صافي ربح النشاط) الناتج من مقابلة النفقات الإعتيادية والتي كانت ضرورية ولإزمة لتكوين الإيرادات الإعتيادية المتعلقة بالنشاط العادي وضمن نفس الفترة المحاسبية"، ونلاحظ أن المفهوم للربح يتفق مع التطور في علم المحاسبة، فلم تعد المحاسبة وسيلة لخدمة أصحاب المشروع بل أيضاً وسيلة لخدمة جهات اخرى عديدة كالإدارة، والمستثمرين، والدولة، والقوانين، كما ان هذه الجهات يهملها معرفة نتيجة النشاط العادي للمشروع منفصلة عن النشاطات الأخرى غير العادية، وبذلك اصبحنا ننظر لقائمة الأرباح والخسائر والتوزيع لا بوصفها وسيلة لتحديد ربح اصحاب المشروع ولكن بوصفها تقريراً عن اوجه نشاط المشروع (خضير، جاسم، ٢٠١٥، ٢٠٠).

٢- الربح الشامل او الإيرادات الشاملة: يقصد بالربح الشامل "هو عبارة عن التغيير في حقوق الملكية (في صافي الموجودات الكلية) الناتج عن العمليات والأحداث والظروف الخاصة بالفترة وليس لها صلة بأصحاب رأس المال بصفتهم مُلاكاً للوحدة المحاسبية"، كما أن مفهوم الربح الشامل يبين لنا أن كشف الأرباح والخسائر والتوزيع ينبغي ان يشمل جميع بنود الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذه الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات او النفقات ناتجة عن النشاط التجاري العادي للمشروع ولها صفة التكرار او ناتجة عن النشاط الغير عادي، كما ان شمول كشف الأرباح والخسائر والتوزيع على بنود الإيرادات بجانب سهولة تنفيذها عملياً فأن هذا الإجراء لا يترك فرصة امام الإدارة للتلاعب في تفسير طبيعة هذه البنود، وبالتالي لا يخضع تحديد الربح لأراء شخصية بحتة، كما ان إتباع فكرة الربح الشامل يفيد في عمل المقارنات، اي مقارنة ارباح

المشروع العادية وغير العادية في سنوات مختلفة او مقارنته بأرباح المشروعات المثيلة، نلاحظ مما تقدم ان إتباع حل وسط يتمثل في إظهار بنود الإيرادات غير الإعتيادية في كشف الأرباح والخسائر في قسم مستقل بدلاً من اظهارها في قائمة التوزيع وبذلك يظهر في كشف الأرباح والخسائر رقمان للربح:

الأول: يعبر عن الربح العادي للنشاط.

الثاني: يعبر عن صافي الربح الشامل الذي يتضمن بنود الإيرادات والمصروفات العادية.

وبذلك نكون قد وفقنا بين وجهة نظر أصحاب المشروع ووجهة نظر الإدارة (خضير، جاسم، ٢٠١٥، ٢٠٠٠).

رابعاً: أنواع العوائد:

١-العائد الفعلي (العائد المتحقق): ويقصد به العائد الذي يحققه المستثمر فعلاً نتيجة لإملاكه او بيعه لأداة من أدوات الإستثمار، ويتكون معدل العائد الفعلي من العوائد الإيرادية او العوائد الرأسمالية او يكون مزيجاً منها، ويشمل العائد الفعلي او العائد المتحقق (نائف، ٢٠٠٩، ٤٩):

١-١: عائد اذن الخزينة لفترة الإستحقاق،

٢-١: مكافئ عائد الإستثمار،

٣-١: عائد الخصم على سعر البيع،

٤-١: عائد الخصم على سعر الشراء.

٢-العائد المتوقع: يمثل العائد المتوقع مقدار الربح الذي يمكن التنبؤ به من خلال المعلومات المتوفرة عن طريق السوق والعوامل المؤثرة به ومن ثم تقدير هذه العوائد وفق هذه المعطيات وان العائد المتوقع يختلف عن العائد المتحقق كون العائد المتحقق يمثل ما يحصل عليه المستثمر فعلاً (عبدالرحمن، ٢٠١٦، ٣٤٥).

٣-العائد المطلوب: يقصد بالعائد المطلوب هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه وبما يتلائم مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها الأصل او أداة الإستثمار فهو يمثل ادنى عائد يعوض المستثمر عن درجة المخاطر المصاحبة للإستثمار، ويقصد بالمخاطر هنا

المخاطر النظامية التي تزداد بزيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة، وبطبيعة الحال يقبل المستثمر بنوع من أنواع الإستثمار المقترحة أمامه إذا كان معدل العائد المتوقع أعلى من العائد المطلوب، أما إذا كان معدل العائد المتوقع أقل أو يساوي معدل العائد المطلوب من الأصل فإنه يرفض الإستثمار (اسعد، ٢٠١٤، ٤٦).

٥-العائد الرأسمالي: وهو العائد المتوقع نتيجة إرتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية المدة، ويتميز العائد الرأسمالي بتقلباته الكبيرة لأن مبلغ شراء السهم او بيعه يتباين من وقت لآخر، الأمر الذي لايمكن معه توقع العائد الرأسمالي بشكل دقيق فعند توظيف الأموال بالسهم العادية يتوقع ان ترتفع أسعارها لتحقيق عائد رأسمالي ولكن في الوقت نفسه فإن هذه الأسعار قد تتعرض للإنخفاض فتتحقق خسارة رأسمالية (خضير، ٢٠١٤، ٢٣٦).

خامساً: طرق قياس العائد:

هناك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها قياس حجم التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر ومن بينها (خضير، جاسم، ٢٠١٥، ٢٠٥):

$$\text{العائد (صافي الدخل)} \times 100 = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

سادساً: المدير المالي ومهامه:

المدير المالي "هو الشخص المسؤول بجدارة عن تنفيذ الوظائف المالية، والمدير المالي الذي لا يؤدي دور ديناميكي في إتخاذ القرارات على الداوم يعد شخص غير مهم يضاف الى ذلك ان قرارات الإدارة العليا هي مجال إهتمامه وعند ذلك يصبح شخص إداري مهم (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٢).

وتشمل مهام المدير المالي:

١-الحصول على الأموال: تخطيط الإحتياجات المالية والتنبؤ بها ومراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي إستناداً الى وجهة النظر التقليدية او المدخل التقليدي الذي هيمن على مجال الإدارة المالية والذي يحدد دور المدير المالي في الحصول على الأموال (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٢).

٢- تخصيص الأموال: منذ منتصف الخمسينيات تغير حال منشآت الأعمال نتيجة للتغير في العوامل الإقتصادية والبيئية، بهذا تحول إهتمام الإدارة المالية من مجرد الحصول على الأموال الى كيفية الإستخدام الكفوء والفعال لهذه الأموال، وأصبحت العملية المركزية للسياسة المالية هي الموازنة الرشيدة بين العوائد مقابل الكلفة المحتملة لهذه العوائد (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٢).

٣- تخطيط الأرباح: إن مهام المدير المالي توسعت لتشمل مهام تخطيط الأرباح والمراقبة والتعديل للأنشطة التشغيلية والتأكد من أنها منسجمة مع الأهداف وكذلك تخطيط ومراقبة الأسعار، والكلف وفصلها إلى كلف ثابتة ومتغيرة، وكذلك الإختيار للخطوط الإنتاجية، حيث هناك إستخدامات بديلة ومتعددة للأموال (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٣).

٤- التعامل في السوق المالية: ينبغي للمدير المالي أن يتعامل مع السوق المالية، بحيث يفهم ويستوعب عمليات هذه الأسواق، لما لهذه الأسواق من دور كبير في تأمين المتطلبات المالية وكذلك فإن نظرة المستثمرون للمنشأة تتم من خلال الأسواق المالية، وكيفية قياس المخاطرة، وتوزيع الأرباح وإنعكاسها على أسعار أسهم المنشأة (ابراهيم، ٢٠٠١، ١٣).

المبحث الثاني

(الخطر المالي)

أولاً: تمهيد:

تتعرض المصارف في العصر الحالي الى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة لاسيما من حيث ظهور منتجات جديدة وإنشاء خدمات إستثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية والتطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الإتصال والمعلومات، لذلك اصبح لزاماً على المصارف ان تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من اثارها، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفارد بيبسنز ريفو عام ١٩٥٦م، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماماً وهي ان شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي ان يكون مسؤولاً عن إدارة مخاطر المنظمة، ومن اولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي المصارف، التي ركزت على إدارة الموجودات والالتزامات وتبين ان هناك طرقاً أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند إستحالة تفاديها، وتنشأ المخاطر عندما يترتب على القيام بعمل ما اكثر من إحتمال حول نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل، وتواجه المصارف العديد من المخاطر من بينها مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر العمليات او التشغيل، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة... الخ، حيث ان هذه المخاطر تنشأ نتيجة لطبيعة أنشطة ووظائف المصرف المختلفة، لذلك يتوجب على إدارة المصرف ان تدير هذه المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل المصرف والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وبالتالي قيمة المصرف، فوجود المخاطر يؤدي الى تذبذب وتقلب في عوائد المصرف من خلال إنحراف الأرقام الفعلية المتحققة عن ما هو مخطط لها، لذلك أصبحت المصارف في الوقت الحاضر تولي أهمية لإدارة المخاطر لضمان أستمراية المصرف وعدم تعرضه للإفلاس.

ثانياً: مفهوم الخطر المالي:

ان الظروف التي تطرأ عكس التوقعات والتقديرات لمشروع ما في المؤسسة، والمسببة للخطر تتضمن خسارة مالية تجمع بين الفرد (المؤسسة المالية) والأصل (الدخل) الذي يمكن توقعه او فقده، تشتمل على ثلاث عناصر هي، الفرد المعرض للخسارة، والدخل الذي تمسه الخسارة (زوال ملكيته)، والخطر الذي يمكن ان يسبب الخسارة، وترتبط المخاطرة المالية بالطرق التي تمول المنشأة عن طريق عملياتها، فعندما نشير الى مخاطر ورقة مالية لا تقتصر على مخاطر التدفقات النقدية للمؤسسة فقط وإنما ترتبط بالكيفية التي يتم من خلالها توزيع هذه التدفقات ما بين الالتزامات المختلفة، وترى حمداني ان المخاطر المالية "تعبّر عن حالة عدم التأكد او قابلية التقلب المحتملة المتصلة بالنواتج المالية" كما ترى ان الخطر المالي "يعبر عن الفقد الجزئي او الكلي المحتمل في قيمة ثروة المستثمرين"، اذ يرتبط بشكل مباشر بهدف المؤسسة والذي يتمثل في تعظيم الثروة، كما يتعلق بالقرارات المالية التي تمثل المصادر الرئيسية لتوليد التدفقات النقدية بما يحقق ارباحاً إقتصادية تزيد من قيمة الثروة المستثمرة (حمداني، ٢٠١٢، ٢١)، اما المخاطرة المصرفية فقد عرفتها بركات على أنها "إحتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" (بركات، ٢٠١٥، ٥٥)، اما غانية فقد عرفت المخاطر المصرفية بأنها "هي الخسائر المادية او المعنوية التي يتكبدها المصرف نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم إنتظام وتذبذب عوائده نظراً لحالة عدم التأكد من نتائجه"، وتعتبر المخاطر المصرفية عن عدم إنتظام العوائد وتذبذب قيمتها او نسبتها الى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية إنتظام العوائد اساساً الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية"، (غانية، ٢٠١٥، ١١) وقد قدمت لطرش تعريفاً للمخاطر المالية اذ ترى انها "مقياس نسبي لمدى تقلب العائد (التدفقات النقدية) الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً" (طرش، ٢٠١٠، ١٩٠) ، اما عبدلي فقد عرفت الخطر المالي بأنه " توقع إختلافات في العائد المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"، وعرفت الخطر المالي ايضاً بأنه "إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"، كما عرفت المخاطرة المالية على أنها "امكانية حدوث إنحراف في معدل العائد المتوقع في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عن ما هو متوقع" (عبدلي، ٢٠١٢، ٣_٧).

ثالثاً: الهدف من إدارة المخاطر:

ان تحمل مستوى من المخاطر هو أمر لا مفر منه من قبل المؤسسات المالية وغير المالية على حد سواء، وذلك اثناء سعي هذه المؤسسات الى تحقيق أهدافها المتمثلة في النمو والإستمرارية وتحقيق العوائد وتجنب الإنحدار في أدائها الإقتصادي، ان تحمل مستوى محدد من المخاطر يتطلب من المؤسسات ان تعمل على وضع إدارة هادفة للمخاطر لديها، ومن اهم المؤسسات التي تفرض طبيعة عملها عليها إيجاد إدارة هادفة للمخاطر هي المؤسسات المالية والمصرفية، حيث تهدف إدارة المخاطر فيها الى التنسيق بين كافة الإدارات في المصرف وذلك لضمان توفير كافة البيانات عن المخاطر المترتبة على جميع الأنشطة المصرفية وعلى الأخص تلك المتعلقة بمخاطر الائتمان والسيولة والسوق، ويتم توفير هذه البيانات بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب وفي صورة تقرير شامل يتم إعداده بصفة دورية ويرفع الى الإدارة العليا لمناقشته وإتخاذ الإجراءات الضرورية حياله، يضاف الى ذلك التأكد من صحة البيانات والمعلومات وأستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير شامل عن المخاطر وبشكل دوري ودقيق، ويجب ان يتضمن هذا التقرير من بين امور عديدة توصيات تتعلق بكيفية تخفيض مستويات الخطر لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، والتي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات المصرف او في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق منها، وأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم إدارة المصرف لتمكين من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً وقياسها وبالتالي الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل، كما تهدف الى التأكد من استيفاء كافة المتطلبات القانونية وعلى الأخص تلك المتعلقة بإدارة المخاطر وحصر إجمالي التعرض للمخاطر وتحديد تركزاته والآليات التي يجب اتباعها لتلافي هذه المخاطر (عبدالحاميد، ٢٠١٤، ١٦).

رابعاً: مستويات الخطر:

تصنف المخاطرة الى ثلاث مستويات وهي:

١- حالة التأكد: وهي الحالة التي يؤدي فيها إتخاذ القرار الى نتيجة واحدة معروفة اي ان صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي اليها قراره وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل (خضير، ٢٠١٤، ٢٣٦).

٢- حالة عدم التأكد: وهي الحالة التي يؤدي فيها إتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة لكن إحتتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما ان التقديرات للإحتتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل، وأن حالة عدم التأكد تنشأ من عدم توفر المعلومات وبالتالي اللجوء الى وضع تقديرات تخمينية حول العوائد (خضير، ٢٠١٤، ٢٣٦).

٣- حالة الخطر: هي الحالة التي تؤدي فيها إتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وان صاحب القرار يعرف إحتتمالات حدوث كل هذه النتائج وهذه الحالة هي عبارة عن معرفة جزئية بالمستقبل (خضير، ٢٠١٤، ٢٣٧).

خامساً: أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الى العوامل الآتية (غانية، ٢٠١٥، ١١):

أولاً: زيادة الضغوط التنافسية حيث ادت هذه الزيادة الى تشجيع الميل الى المخاطرة لتحقيق اقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق، ثانياً: اتساع اعمال المصارف خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية الى أسواق المال مما ادى الى تعرضها الى أزمات السيولة، بالإضافة الى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار، ثالثاً: التغيرات الهيكلية التي شاهدها الأسواق المالية المصرفية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية، رابعاً: تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف لتظم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل إهتمام من قبل.

سادساً: أنواع المخاطر المالية:

١- مخاطر منتظمة: وتسمى ايضاً بمخاطر السوق غير القابلة للتنوع والمخاطر التي لا يمكن تجنبها، وتعرف المخاطرة المنتظمة "بأنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد التي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار كافة الأوراق المالية"، لذا فهي تتجاوز إطار المحفظة المالية لتصل الى إطار السوق، ومن ثم فمصدرها ظروف إقتصادية عامة كالكساد او ظروف سياسية، مما يصعب على المستثمر التخلص منها او التحكم فيها، إلا أنه من الممكن التقليل منها عن طريق تنويع وتوزيع الأوراق المالية، كالإستثمار في أسواق عالمية اي اقتناء أوراق

مالية صادرة عن عدة دول وليس من سوق دولة معينة، هذا الأمر يتطلب من المستثمر ان يكون على دراية بظروف عدد كبير من الأسواق الدولية، او ان تكون لديه إتصالات قوية مع سماسرة هذه الأسواق ومستشارين ماليين فيها، او الأستثمار في صناعات وقطاعات مختلفة (عادل، ٢٠١٤، ١١٨).

٢-مخاطر غير منتظمة: يطلق على هذه المخاطر تسميات متعددة منها المخاطر التي يمكن تجنبها او المخاطر القابلة للتوزيع، او المخاطر الخاصة، او مخاطر الإستثمار في ورقة مالية او شركة معينة او قطاع معين، وتعرف المخاطر الغير نظامية "بأنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة وخاصة بشركة او بقطاع معين"، وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق اي مرتبطة بتكوين محفظة أوراق مالية معينة، ويمكن للمستثمر التخلص من هذه المخاطر المنتظمة بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به تنويعاً قطاعياً، او تنويعاً في الأوراق المالية المكونة للمحفظة المالية، بحيث يتم الإستثمار في عدد مختلف من الأوراق المالية الصادرة من عدة قطاعات، وفي نفس الوقت تنويع الأوراق داخل القطاع الواحد، وعدم الإقتصار على أوراق قطاع واحد او شركة واحدة (عادل، ٢٠١٤، ١١٨).

٣-المخاطر الكلية: تعرف المخاطر الكلية "بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الإستثمار في محفظة الأوراق المالية او اي مجال إستثماري آخر"، كما تعرف "بأنها حاصل جمع المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة" (عادل، ٢٠١٤، ١١٨).

سابعاً: تصنيف المخاطر المصرفية:

تصنف المخاطر المصرفية الى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

اولاً: المخاطر المالية وتشمل:

١-مخاطر السوق: وهي الخسائر التي تنشأ عن التحركات في أسعار السوق اي التذبذب في قيم الموجودات القابلة للتداول والتسويق وإنحراف المعدل الفعلي للعائد عن المعدل المتوقع، او تلك التي تنشأ عن التغيرات في الدورة الإقتصادية او تغير اذواق وعادات المستهلكين (عثمان، ٢٠١٦، ٣٦).

٢-مخاطر الائتمان: وهي المخاطر المتعلقة بأحتمال إنخفاض قدرة الطرف المقابل على مقابلة التزاماته جزئياً او كلياً في موعدها المحدد وفق ما أتفق عليه، وبالتالي فإن مخاطر

الائتمان لا تتضمن مخاطر فشل الطرف المقابل في سداد التزاماته كلها، بل تتضمن أيضاً سداد جزء من الإلتزامات بعد إنقضاء أجلها (عبد الحميد، ٢٠١٠، ٣٩).

٣- مخاطر السيولة: ان سبب حدوث هذا النوع من المخاطر هو عدم وجود توافق زمني بين الموجودات والإلتزامات، وعند حدوث عدم التوافق بين الموجودات والإلتزامات فإن المصرف يعرض نفسه لخطر السيولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة بأنه "عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية عند استحقاقها، وعدم إستطاعة المصرف المصرف الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ويعتبر ذلك البداية لحدوث ضاهرة العجز التي اذا إستمرت يمكن ان تؤدي الى إفلاس المصرف"، كما عرفها البعض بأنها "المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزمات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطراً لبيع موجوداته في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ، وعُرف خطر السيولة ايضاً بأنه "الإختلاف في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول او الحصول على القروض او ودائع جديدة" (حيدر، ٢٠١٧، ١٦٢).

٤- مخاطر رأس المال: تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وأن لا تكون أقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، والمخاطر المحتملة، وتمثل مخاطر رأس المال في إحتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالإلتزامات، حينما تصبح حقوق المساهمين سالبة، وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية للموجودات والإلتزامات، فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر المصرف الأخرى فزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف يزيد من مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف (عمران، ٢٠١٥، ٤٧٠).

ثانياً: المخاطر غير المالية وتشمل:

١-مخاطر التشغيل: عرفتھا لجنة بازل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تتجم عن اخفاق او عدم كفاية كل من "العمليات الداخلية، والعاملين، والأنظمة في المصرف، والأحداث الخارجية، وان مخاطر التشغيل ترتبط ومتجددة بالعمل اليومي للمصرف ولذلك فهي واسعة جداً ومتجددة يوم بيوم مع استمرار العمل ومنها "الإختلاس او الرشوة، او سرقة المصرف، او الكوارث الطبيعية، او الإحتيال الداخلي او الخارجي، او تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية، او الفشل في الأنظمة التكنولوجية، او الخسائر الإقتصادية او الإهمال في تنفيذ المهام، او إعطاء معلومات سرية عن العملاء، او فقدان وثائق مهمة او تلفها" (عبدالحميد، ٢٠١٠، ٤٠).

٢-المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة او التنفيذ الخاطى للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع المتغيرات في القطاع المصرفي (غانية، ٢٠١٥، ١٣).

٣-مخاطر الالتزام: وهي المخاطر الناتجة عن إحتمال عدم تطبيق القوانين والقواعد الرقابية او مخالفتها، وهو ما قد يترتب عليه قيام السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة، وفي حالة تكرارها قد تقوم السلطات الرقابية بفرض عقوبات اشد واقسى مما يؤثر سلباً على المصرف (عبدالحميد، ٢٠١٠، ٤٠).

٤-المخاطر الرقابية: هي المخاطر الناتجة عن إحتمال تغير القوانين والقواعد الرقابية والتي يمكن ان يترتب عليها إنعكاسات سلبية على عمليات المصرف وقدرته التنافسية (عبدالحميد، ٢٠١٠، ٤٠).

٥-المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة نقص او قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة لدى المحاكم، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزية المتعلقة بنسب السيولة والإحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به، كما ان المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، اي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود والصفقات (غانية، ٢٠١٥، ١٣).

٦-مخاطر السمعة: ان وجود انطباع سلبي عن المصرف ينتج عنه بالتالي خسائر في مصادر التمويل او تحول العملاء الى المصارف المنافسة او يكون نتيجة لتصرفات قام بها موظفو المصرف او مدير المصرف، او كنتيجة عدم خدمة العملاء بالسرعة او الدقة او الجودة المطلوبة والتي تؤدي بالتالي الى زعزعة الثقة في المصرف، ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية والقانونية والسمعة، إلا ان تطور الأداء العام للمصرف من عام الى اخر يعطي مؤشراً على مدى نجاح المصرف في التخطيط الإستراتيجي ومدى التزامه بالإجراءات القانونية وجودته وسمعته (حيدر، ٢٠١٧، ١٣٦_١٤٦).

ثامناً: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

هنالك العديد من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس المخاطر المصرفية ومنها (خضير، جاسم، ٢٠١٥، ٢٠٦):

١-مؤشر مخاطر الرفع المالي:

$$\text{مؤشر مخاطر الرفع المالي} = \frac{\text{حقوق الملكية الى الموجودات العاملة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

٢-مؤشر المخاطر الائتمانية:

$$\text{مؤشر المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{إجمالي الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

٣-مؤشر مخاطر السيولة:

$$\text{مؤشر مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي النقد لدى المصرف}}{\text{إجمالي الودائع الجارية}} \times 100$$

٤-مؤشر مخاطرة رأس المال:

$$\text{مؤشر مخاطرة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

المبحث الثالث

(الجانب التطبيقي)

أولاً: تحضير البيانات وتوصيفها:

انطلاقاً من ما اوضحه البحث في اطاره النظري يأتي هذا المبحث استكمالاً له من خلال تغطيته التفصيلية للجانب الوصفي لبيانات متعددة حيث تعرض هذه الجداول محتوياتها من المعلومات المالية التي تخص العوائد والمخاطر بأنواعها المختلفة لعدة مصارف عراقية، كما تعرض انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة، كما يضم البحث عدة اشكال تلخص طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة في بعض المصارف العراقية وهي في الواقع ثلاث مصارف تمثل عينة البحث لمجتمع دراسة هو سوق العراق للأوراق المالية، اما المصارف فكانت هي مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي، فيما كانت مدة التحليل تمتد من ٢٠٠٩-٢٠١٥، رغم من ان المدة قصيرة وان نتائج التحليل تكون افضل واكثر دقة كلما كانت السلسلة الزمنية اطول إلا ان نتيجة فقدان بعض البيانات خلال السلسلة او عدم نشرها من قبل المصارف واسباب اخرى كثيرة من ضمنها صعوبة الحصول على البيانات مما ادى الى قصر هذه المدى واقتصارها على ثلاث مصارف فقط.

ولأجل تحقيق اهداف البحث وتلمس اهميته وحل مشكلته بأثبات فرضيته فقد تم تجميع هذه البيانات وتحليلها وفق الآتي:

(١): قياس العائد:

اذ يشير الجدول (١) و (٢) و (٣) الى معدل العائد لهذه المصارف والذي تم ايجاده وفق المعادلة الآتية:

$$١٠٠ \times \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

أ-الجدول (١) تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

فكانت معدلات العائد لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار من سنة ٢٠٠٩-٢٠١٥ متناقصة بشكل ملحوظ وكما هو موضح في الجدول (١)

جدول (١)

العائد (صافي الدخل) على حقوق الملكية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنوات	العائد (صافي الدخل)	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية %
١	٢٠٠٩	٦.٩٠٨.٤٧٧.٧٨١	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٣.٨
٢	٢٠١٠	١٠.٢٢٣.٧٤٦.٦٩٨	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢٠.٤
٣	٢٠١١	١٠.٦٧٣.٤٩٨.١١٨	٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٤.٢
٤	٢٠١٢	١٦.٢٦٠.٧٠١.٧٢١	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%٨.٠
٥	٢٠١٣	٣٨.٦٨٩.١٨٥.٥٨٧	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٩.١
٦	٢٠١٤	١.٨٢٠.٦٦٠.٩٤٥	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%٠.٩
٧	٢٠١٥	-٣٣٢.١٠٤.٦٦٧	٢٥٢.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%-٠.١

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج القوائم المالية الخاصة بالمصرف

ب-الجدول (٢) تحليل بيانات مصرف بغداد

جاء مصرف بغداد بمعطيته الواردة في الجدول (٢) ولنفس الفترة إلا ان معدل العائد كان فيه تناقصاً، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٢)

جدول (٢)

العائد (صافي الدخل) على حقوق الملكية لمصرف بغداد

ت	السنوات	العائد (صافي الدخل)	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية %
١	٢٠٠٩	١٥.٨٠٢.٠٢٠.٠٠٠	٨٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٨.٥
٢	٢٠١٠	١٣.٦٦٩.٤٢٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٣.٦
٣	٢٠١١	٢٠.٩٥٨.١٢٠.٠٠٠	١١٢.٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٨.٥
٤	٢٠١٢	٢٥.٠٩٩.٣٧٧.٠٠٠	١٥٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٥.٩
٥	٢٠١٣	٣٢.٠٦٦.٦٨٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١٢.٨
٦	٢٠١٤	٢٧.٧٨٠.٦٥٨.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%١١.١
٧	٢٠١٥	٥.٧١٦.٦٢٢.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	%٢.٢

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ج-الجدول (٣) تحليل بيانات مصرف الاستثمار العراقي

اما الجدول (٣) فقد اوضح لنا معدل العائد لمصرف الاستثمار العراقي خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥ وتطبيق معادلة العائد سابقة الذكر، ويمكن ملاحظة معدل العائد في هذا المصرف من خلال الجدول (٣)

الجدول (٣)

العائد (صافي الدخل) على حقوق الملكية لمصرف الاستثمار العراقي

ت	السنوات	العائد (صافي الدخل)	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية %
١	٢٠٠٩	٤.٥٩٥.٣٢٦.٠٠٠	٥٠.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩.١%
٢	٢٠١٠	٨.٩٠٢.٠٠٨.٠٠٠	٧٥.٠٢٠.٠٠٠.٠٠٠	١١.٨%
٣	٢٠١١	٩.٩١٨.٤٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩.٩%
٤	٢٠١٢	١.٣٨٣.٠٢١.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٣%
٥	٢٠١٣	٢٦.٨٠٢.٢٦٥.٠٠٠	١٥٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٧.٢%
٦	٢٠١٤	٢٨.٨٧٧.٤٨٥.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١١.٥%
٧	٢٠١٥	١٧.٤٩٨.٦٩٥.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٦.٩%

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

(٢) قياس الخطر:

بعد ان تم عرض معدل العائد لهذه المصارف يتم الآن عرض مخاطر الرفع المالي للمصارف عينة البحث وفق المعادلة التالية:

$$١- \text{مؤشر مخاطرة الرفع المالي} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الموجودات العاملة}} \times ١٠٠$$

أ- جاء مصرف الموصل للتممية والاستثمار بمعدل مخاطر الرفع المالي المرتفع نسبياً وبشكل متزايد ابتداءً من سنة ٢٠٠٩ ولغاية سنة ٢٠١٥، فكانت ٢٥% سنة ٢٠٠٩ فيما اصبحت ٧٠% سنة ٢٠١٥، والجدول (٤) يوضح ذلك

تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

جدول (٤)

حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنوات	حق الملكية	الموجودات العاملة	معدل مخاطر الرفع المالي %
١	٢٠٠٩	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٩٩.٤٨٢.١٧٨.٥٢١	%٢٥.٠
٢	٢٠١٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٧٨.٣٣٢.٢٠٨.٢٨٥	%٢٦.٦
٣	٢٠١١	٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٥١.١٤٥.٧٥٩.٧٩٦	%٢٩.٨
٤	٢٠١٢	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٦٧.١٣٣.٢٧٢.٣١٩	%٤٣.٢
٥	٢٠١٣	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٥٤.٤٧٣.٩٧٦.٢٧٧	%٤٤.٣
٦	٢٠١٤	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٤٢.١٦٤.٢٥١.٥٤١	%٥٩.٠
٧	٢٠١٥	٢٠٢.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٦٠.٢٠٥.٥٩٠.٥٠٠	%٧٠.٠

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ب- ان المتتبع لمخاطر الرفع المالي بمصرف بغداد خلال الفترة نفسها يجد ان هناك تزايد فيه بشكل بسيط لكن مستمر، الجدول (٥) يوضح ذلك

تحليل بيانات مصرف بغداد

الجدول (٥)

حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف مصرف بغداد

ت	السنوات	حق الملكية	الموجودات العاملة	معدل مخاطر الرفع المالي %
١	٢٠٠٩	٨٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٧٨٧.٦٨٥.٥٥٢.٠٠٠	%١٠.٧
٢	٢٠١٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٣٠.٨٠٧.٧٥٠.٠٠٠	%١٠.٧
٣	٢٠١١	١١٢.٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٤١.٢٥٤.٢٩١.٠٠٠	%١٣.٤
٤	٢٠١٢	١٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٢٥٧.٤٠٧.٨٣٥.٠٠٠	%١٣.٩
٥	٢٠١٣	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٧٠٨.٠٩٣.٧٢٥.٠٠٠	%١٤.٦
٦	٢٠١٤	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٧٧٠.٠٨٧.٧٠٨.٠٠٠	%١٤.١

٧	٢٠١٥	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٤٩٣.١٩٢.٤٧٧.٠٠٠	%١٦.٧
---	------	-----------------	-------------------	-------

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ج- لقد جاء مصرف الاستثمار العراقي بمخاطر الرفع المالي اعلى من المصرفين السابقين وخلال نفس الفترة وكما موضح في الجدول (٦)

تحليل بيانات مصرف الاستثمار العراقي

الجدول (٦)

حق الملكية على الموجودات العاملة لمصرف الاستثمار العراقي

ت	السنوات	حق الملكية	الموجودات العاملة	معدل مخاطر الرفع المالي %
١	٢٠٠٩	٥٠.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٨٣.٦٧٤.١٢٢.٠٠٠	%٢٧.٤
٢	٢٠١٠	٧٥.٠٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٣٧.٩٠٨.٦٠٣.٠٠٠	%٣١.٥
٣	٢٠١١	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣١٤.١٣٠.١٨٨.٠٠٠	%٣١.٨
٤	٢٠١٢	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٦٢.٦٥٧.٥٨٩.٠٠٠	%٢٧.٥
٥	٢٠١٣	١٥٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠٥.٤٩٣.٣٩٥.٠٠٠	%٣٠.٦
٦	٢٠١٤	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٤١.٣٠٣.٥٢٥.٠٠٠	%٤٦.١
٧	٢٠١٥	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٣٥.١٥٣.٩٢٠.٠٠٠	%٤٦.٧

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

$$٢- \text{مؤشر المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{إجمالي الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

فيما يلي اهم المؤشرات المالية للمخاطر التي تم احتسابها وفق معادلاتها وكما موضح في ادناه بشكل جداول تلخص هذه المؤشرات الخاصة بقياس المخاطرة الائتمانية والتي يوضحها الجداول (٧) و (٨) و (٩):

أ- تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

الجدول (٧)

إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	إجمالي الموجودات	معدل المخاطر الائتمانية %
١	٢٠٠٩	٦٥.٤٠٤.٦٧٩.٩٤٥	٢٠٥.٣١٠.٥٠٨.٨٤٥	%٣١.٨
٢	٢٠١٠	٦٦.١٦٤.٦٩٥.٥٥٣	١٨٦.٠١٠.٧٩٠.٦٩٣	%٣٥.٥
٣	٢٠١١	٨٤.٠٢٠.١٢٢.٢٠٧	٢٥٨.٦٠٣.١٠٥.٠١٤	%٣٢.٤
٤	٢٠١٢	٢٠٢.٥٩٩.٣٠٠.٩١٤	٤٧٢.٩٧٩.٩٥٧.٧٣٩	%٤٢.٨
٥	٢٠١٣	١٥٣.٦٨٨.٥٤٦.٦٧٦	٥٦٠.٨٧٥.٥٧٤.٧٨٦	%٢٧.٤
٦	٢٠١٤	١٦٥.١٦٣.٧٥٦.٠٧٥	٣٤٨.١٤٥.١٠٩.٣٥٠	%٤٧.٤
٧	٢٠١٥	١٥٦.٩٠٦.٨١٣.٧٨٧	٣٦٥.٤٧٨.٣٤٥.٢٢٧	%٤٢.٩

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ب-تحليل بيانات مصرف بغداد

الجدول (٨)

إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف بغداد

ت	السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	إجمالي الموجودات	معدل المخاطر الائتمانية %
١	٢٠٠٩	٧٩.٥٠٤.٨٦٠.٠٠٠	٨٠٢.١٩٤.١١٣.٠٠٠	%٩.٩
٢	٢٠١٠	١٨٠.٨٠٠.٠٦٦.٠٠٠	٩٦١.٠٦٢.٦١٠.٠٠٠	%١٨.٨
٣	٢٠١١	١٤٩.٧٨١.٩٨٣.٠٠٠	٨٧٥.٢٦٧.٣٣٦.٠٠٠	%١٧.١
٤	٢٠١٢	١٤٧.٤٠١.٠٣٨.٠٠٠	١.٣٠٠.٦٥٤.٩٨٤.٠٠٠	%١١.٣
٥	٢٠١٣	٢١٩.١٦٩.٧٩٢.٠٠٠	١.٧٦٤.٩٠٤.٥٥٨.٠٠٠	%١٢.٤
٦	٢٠١٤	٢٢٨.٩٠٣.٩٧٢.٠٠٠	١.٨٢٧.٥٠٥.٣٢٥.٠٠٠	%١٢.٥
٧	٢٠١٥	٢٣٧.٩٢٣.١٥٧.٠٠٠	١.٥٤٩.٥٣٦.٦٩٨.٠٠٠	%١٥.٥

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ج-تحليل بيانات مصرف الإستثمار العراقي

الجدول (٩)

إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الموجودات لمصرف الإستثمار العراقي

ت	السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	إجمالي الموجودات	معدل المخاطر الائتمانية %
١	٢٠٠٩	٢٥.٤٤٤.٧٨٨.٠٠٠	١٩١.٥٥٨.٠٢٥.٠٠٠	%١٣.٢
٢	٢٠١٠	٨٢.٣٢٦.٦١٧.٠٠٠	٢٤٦.٠٩١.٥٧١.٠٠٠	%٣٣.٤
٣	٢٠١١	١٢٦.١٣٨.٧٣٤.٠٠٠	٣٢٧.٧١٩.٠٨٤.٠٠٠	%٣٨.٤
٤	٢٠١٢	١٨٠.٥٧٦.٤٢٢.٠٠٠	٣٧٨.٢٧٦.٨٣٨.٠٠٠	%٤٧.٧
٥	٢٠١٣	٢٤٤.١٦٣.٣٢٣.٠٠٠	٥٢٠.٥٩٦.٤٧٢.٠٠٠	%٤٣.٧
٦	٢٠١٤	١٦٥.٤٦٨.٦٨٣.٠٠٠	٥٥٨.٦٥٥.٥١٧.٠٠٠	%٢٩.٦
٧	٢٠١٥	١٢٣.٧٤١.٦١٣.٠٠٠	٥٥١.٧٣٤.٣٥١.٠٠٠	%٢٢.٤

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

$$٣- \text{مؤشر مخاطرة السيولة} = \frac{\text{إجمالي النقد لدى المصرف}}{\text{إجمالي الودائع الجارية}} \times ١٠٠$$

اما الجداول (١٠) و (١١) و (١٢) فقد خصصت لأيضاح معدل مخاطر السيولة

أ-تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

الجدول (١٠)

إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنوات	إجمالي النقد لدى المصرف	إجمالي الودائع الجارية	معدل مخاطرة السيولة %
١	٢٠٠٩	١٢٥.٩٥٠.٣٤٠.٦٧٠	١٧٦.٧٢١.٣٤٦.٦٧٧	%٧٥.٠
٢	٢٠١٠	٧٩.٥٢٩.٣٧١.٧٧٠	١٥١.٧٩٤.٥٨١.٤٥٠	%٥٢.٣
٣	٢٠١١	١١٩.٦٧٧.٧٧٦.٢٤٥	١٥٦.٥٨٩.٩٧٠.١٢٣	%٧٦.٤
٤	٢٠١٢	٢٠٤.٤١٢.٣٨٦.٧٤٤	٢٤٢.٤٠٦.٩٤٨.٥٦٠	%٨٤.٣

١١٨.٣%	٢٦٩.٤١٠.٣٩١.٢٢٧	٣١٨.٩٤٢.٨١٣.٣٩٠	٢٠١٣	٥
١٢٨.٨%	٧١.٤٦٤.٦١٧.٧١٢	٩٢٠.٠٤٧.٧٦١.٨٨٢	٢٠١٤	٦
١٥٥.٧%	٨٦.٤٩٦.٩٦٨.٨٦٧	١٣٤.٧٠٠.٧٥٠.٩٤٠	٢٠١٥	٧

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ب-تحليل بيانات مصرف بغداد

الجدول (١١)

إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف بغداد

ت	السنوات	إجمالي النقد لدى المصرف	إجمالي الودائع الجارية	معدل مخاطرة السيولة %
١	٢٠٠٩	٤٧٧.٦٨٤.٦٣١.٠٠٠	٦٦١.٦١٨.٥٢٧.٠٠٠	٧٢.١%
٢	٢٠١٠	٥٧١.٨٢٢.٣٥٦.٠٠٠	٨٠٤.٦٨٨.٣٧٨.٠٠٠	٧١.٢%
٣	٢٠١١	٤٥٧.٣٨٧.٤٦٣.٠٠٠	٦٩٩.٣٦٨.٩٧١.٠٠٠	٦٥.٤%
٤	٢٠١٢	٨١٢.٣٩١.٨٩٧.٠٠٠	١.٠٤٦.٧١٩.٠٠٩.٠٠٠	٧٧.٦%
٥	٢٠١٣	١.٠١٤.٦٩٨.٢٠٠.٠٠٠	١.٣٩٣.٥٨٤.٢٥٠.٠٠٠	٧٢.٨%
٦	٢٠١٤	٩٩٢.٤٠٨.٩٤٣.٠٠٠	١.٤٩١.٥٩٩.٢٨٨.٠٠٠	٦٦.٥%
٧	٢٠١٥	٧٨٠.٨٧٩.٦٢٣.٠٠٠	٨٩٧.٣١٠.٨٩٨.٠٠٠	٩٧.٠%

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ج-مصرف الإستثمار العراقي

الجدول (١٢)

إجمالي النقد لدى المصرف على إجمالي الودائع الجارية لمصرف الإستثمار العراقي

ت	السنوات	إجمالي النقد لدى المصرف	إجمالي الودائع الجارية	معدل مخاطرة السيولة %
١	٢٠٠٩	١٥٤.٢٨٣.٧٢٤.٠٠٠	١١٨.٩٥١.٦٦٦.٠٠٠	١٢٩.٧%
٢	٢٠١٠	١٤٩.٤٦٢.٢٤٠.٠٠٠	١٣٩.٠١٤.١٢٦.٠٠٠	١٠٥.٥%
٣	٢٠١١	١٥٥.٨٣١.٥٨٤.٠٠٠	١٨٧.٢٢٥.١١٩.٠٠٠	٨٣.٢%

٤	٢٠١٢	١٥٨.٨٤٩.٣٠٤.٠٠٠	١٩٣.٣٠٨.٠٦٥.٠٠٠	%٨٢.١
٥	٢٠١٣	٢٣٠.٤٧٠.١٣٠.٠٠٠	٢٨٣.٢٨٧.٧٥٩.٠٠٠	%٨١.٧
٦	٢٠١٤	٣٥٥.٤١٥.٣٧٩.٠٠٠	٢٥٦.٧٣٥.٨٩٧.٠٠٠	%١٣٨.٤
٧	٢٠١٥	٣٦١.٣٩٩.٧٧٧.٠٠٠	٢٦٠.١٠٩.٨٩٢.٠٠٠	%١٣٨.٩

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

$$٤- \text{مؤشر مخاطرة رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

اما مخاطر رأس المال فقد تمت الاشارة اليها في الجداول (١٣) و (١٤) و (١٥)

أ-تحليل بيانات مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

الجدول (١٣)

رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ت	السنوات	رأس المال	إجمالي الموجودات	معدل مخاطرة رأس المال %
١	٢٠٠٩	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠٥.٣١٠.٥٠٨.٨٤٥	%٢٤.٣
٢	٢٠١٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٨٦.٠١٠.٧٩٠.٦٩٣	%٢٦.٨
٣	٢٠١١	٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٥٨.٦٠٣.١٠٥.٠١٤	%٢٩.٠
٤	٢٠١٢	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٧٢.٩٧٩.٩٥٧.٧٣٩	%٤٢.٧
٥	٢٠١٣	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٦٠.٨٧٥.٥٧٤.٧٨٦	%٣٦.٠
٦	٢٠١٤	٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٤٨.١٤٥.١٠٩.٣٥٠	%٥٨.٠
٧	٢٠١٥	٢٠٢.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٦٥.٤٧٨.٣٤٥.٢٢٧	%٦٩.٠

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ب-تحليل بيانات مصرف بغداد

الجدول (١٤)

رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف بغداد

ت	السنوات	رأس المال	إجمالي الموجودات	معدل مخاطرة رأس المال %
١	٢٠٠٩	٨٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٠٢.١٩٤.١١٣.٠٠٠	%١٠.٥
٢	٢٠١٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٦١.٠٦٢.٦١٠.٠٠٠	%١٠.٤
٣	٢٠١١	١١٢.٩٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٧٥.٢٦٧.٣٣٦.٠٠٠	%١٢.٨
٤	٢٠١٢	١٧٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٣٠٠.٦٥٤.٩٨٤.٠٠٠	%١٣.٤
٥	٢٠١٣	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٧٦٤.٩٠٤.٥٥٨.٠٠٠	%١٤.١
٦	٢٠١٤	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٨٢٧.٥٠٥.٣٢٥.٠٠٠	%١٣.٦
٧	٢٠١٥	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٥٤٩.٥٣٦.٦٩٨.٠٠٠	%١٦.١

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ج- مصرف الإستثمار العراقي

الجدول (١٥)

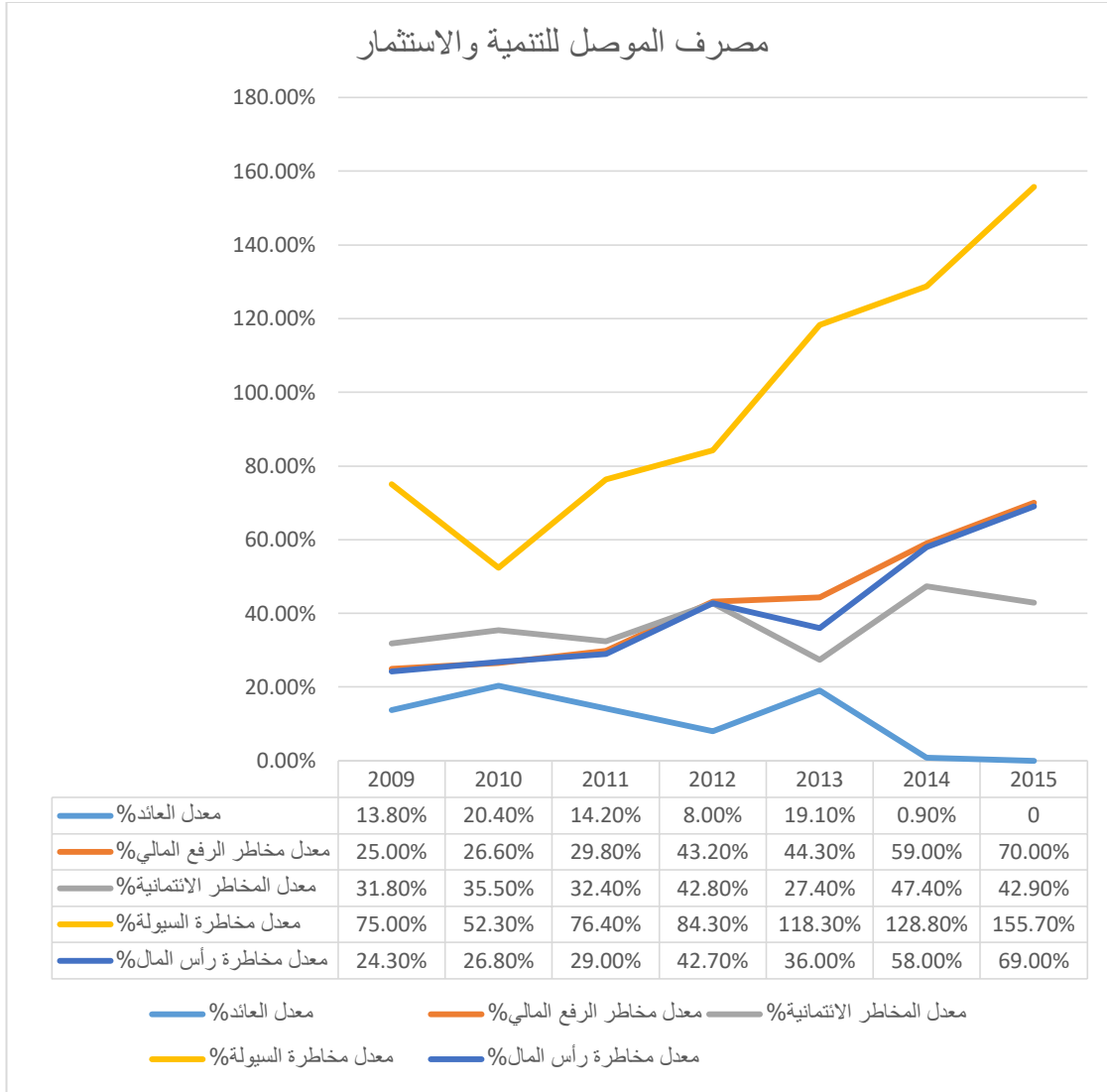
رأس المال على إجمالي الموجودات لمصرف الإستثمار العراقي

ت	السنوات	رأس المال	إجمالي الموجودات	معدل مخاطرة رأس المال %
١	٢٠٠٩	٥٠.٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٩١.٥٥٨.٠٢٥.٠٠٠	%٢٦.٣
٢	٢٠١٠	٧٥.٠٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٤٦.٠٩١.٥٧١.٠٠٠	%٣٠.٤
٣	٢٠١١	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٢٧.٧١٩.٠٨٤.٠٠٠	%٣٠.٥
٤	٢٠١٢	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٧٨.٢٧٦.٨٣٨.٠٠٠	%٢٦.٤
٥	٢٠١٣	١٥٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٢٠.٥٩٦.٤٧٢.٠٠٠	%٢٩.٧
٦	٢٠١٤	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٥٨.٦٥٥.٥١٧.٠٠٠	%٤٤.٧
٧	٢٠١٥	٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٥١.٧٣٤.٣٥١.٠٠٠	%٤٥.٣

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل

ثانياً: تحليل العائد والخطر المالي بيانياً:

تم دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة من خلال تحديد طبيعة ومدى نوع العلاقة والارتباط بينهما من خلال تطبيق معادلة الارتباط وكانت نتيجة الارتباط ان هناك علاقة ارتباط ايجابية قوية في بعض الاحيان وتضعف هذه هذه العلاقة في احيان اخرى، وهي في الاغلب ذو دلالة احصائية معنوية لكل مصرف من مصارف عينة البحث ولتبسيط التحليل وايضاح النتائج بشكل افضل ثم عرض النتائج من خلال اشكال بيانية معززة بجداول توضح المتغيرات الداخلة بالتحليل حيث ان الشكل (١) يوضح طبيعة العلاقة ومداه ونوعها وقوة الارتباط بينها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، حيث يوضح الشكل (١) ان معدل العائد ازداد من سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ كما ازدادت معه مخاطر الرفع المالي والمخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال اما مخاطر السيولة فكانت بأنخفاض مستمر حتى بداية ٢٠١٠، ويشير هذا الى ان هناك علاقة طردية خلال هذه السنة مع جميع انواع المخاطر عدا مخاطر السيولة، اما سنة ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١١ فكانت العلاقة ايجابية طردية مع جميع المتغيرات عدا مخاطر السيولة وايضاً فقد اظهر الشكل (١) ان هناك انخفاض في العائد استمر لغاية ٢٠١٢ مع ارتفاع في مخاطر السيولة في شكل مستمر اي ان هناك علاقة عكسية بينهما خلال هذه الفترة، يمكن تفسير هذه العلاقة ان المصرف رغم قلة استثماراته لم يهتم للجانب النقدي في المصرف، وقد يكون السبب في ذلك انه دخل في استثمارات طويلة الاجل ولم يكن لديه تدفقات نقدية داخلة كبيرة بل كان صافي التدفقات النقدية بالسالب مما أشر الى ارتفاع مخاطر السيولة بشكل عام ومن خلال دراسة الشكل البياني من ٢٠٠٩-٢٠١٥ يثبت لنا بما لا يدع للشك هناك علاقة طردية بين العائد على الاستثمار ومخاطر المصرف بمجموعها رغم ان هناك بعض السنوات تكون فيها بعض المخاطر باتجاه عكسي مع العائد، وكما موضح بالشكل (١):

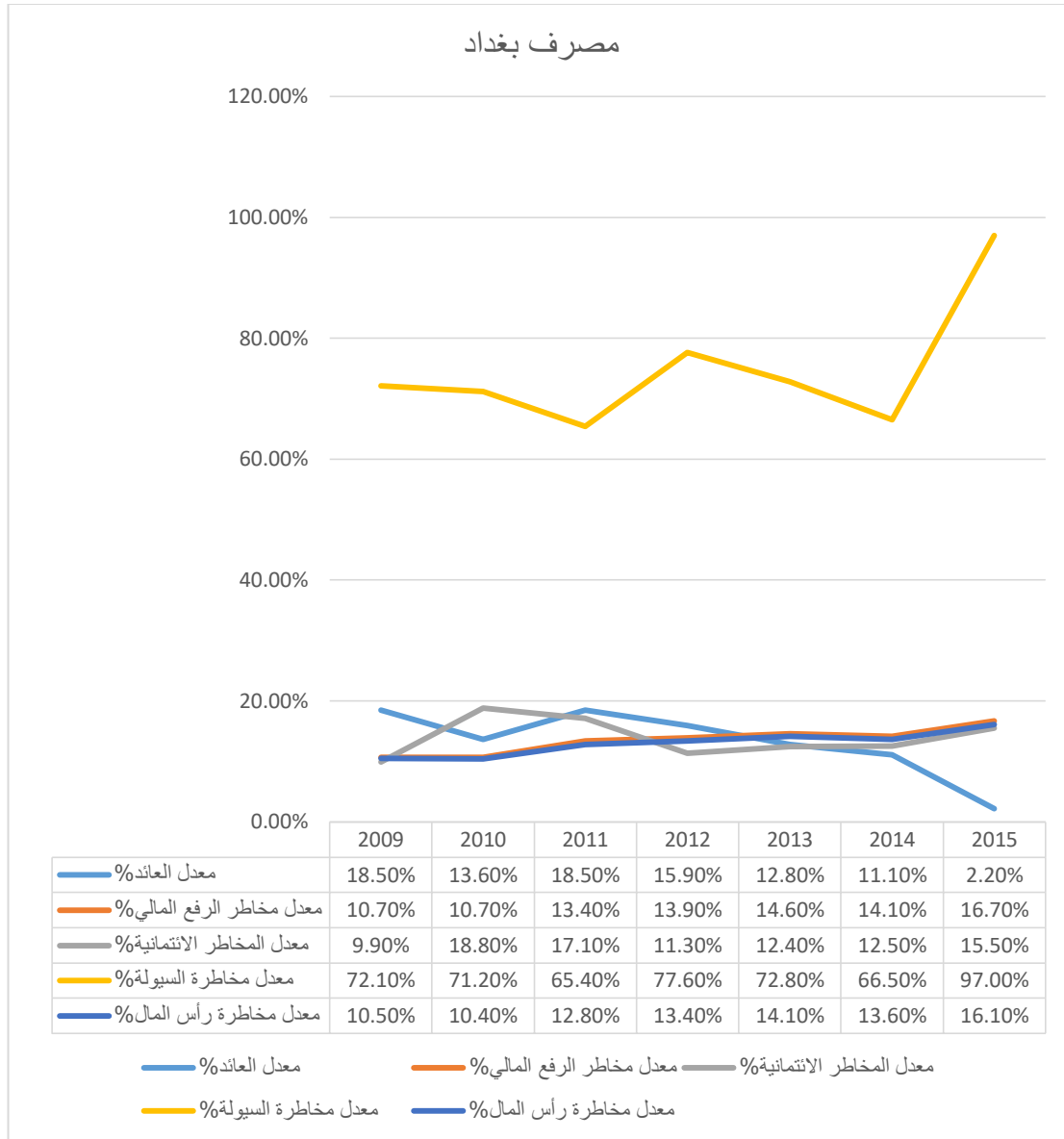


الشكل (١)

نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل.

اما الشكل (٢) فإنه يوضح العلاقة بين العائد والمخاطرة المالية في مصرف بغداد ونجد من خلال الرسم ان مخاطر ان مخاطر السيولة كانت على علاقة ايجابية طردية مع العائد على طول فترة التحليل وكذلك بالنسبة لبقية المخاطر وهذا الى غاية ٢٠١٤ اما بعد ٢٠١٤ الى ٢٠١٥ فكان معدل العائد في انخفاض كبير ومستمر وقد يكون من ضمن الاسباب التي ادت الى اضعاف التمويل والاستثمار في الاقتصاد وبالتالي ضعف نشاط المصرف بشكل عام وكما موضح بالشكل (٢):

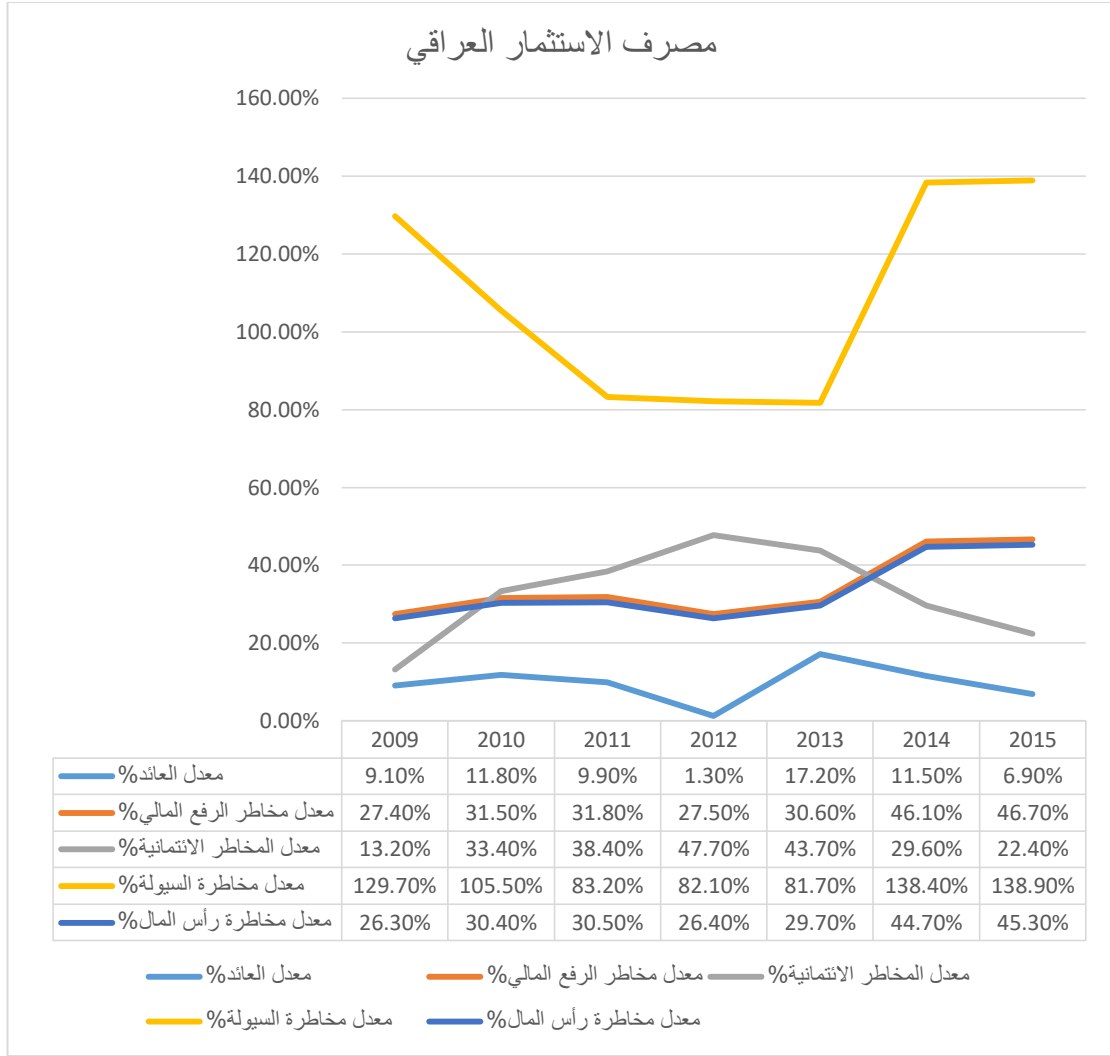


الشكل (٢)

نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف بغداد

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل.

فيما جاء الشكل (٣) ليختص بمصرف الاستثمار العراقي ويوضح من خلاله طبيعة علاقة الارتباط حيث نجد ان معدل العائد كان على علاقة طردية على طول المدة المحددة بالتحليل مع جميع انواع المخاطر الائتمانية ويشير الى ان المصرف كان غير موفق في اعتماد سياسة ائتمانية جيدة مما ادى الى زيادة مخاطر الائتمان رغم احجام المصرف من زيادة الاستثمار وتحقيق العوائد، وكما موضح بالشكل (٣):



الشكل (٣)

نتائج تحليل العلاقة بين العائد والخطر لمصرف الاستثمار العراقي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- كلما زاد العائد على الاستثمار، أدى ذلك إلى زيادة المخاطرة وهذا ما أثبتته الفرضية بوجود علاقة ارتباط طردية بين العائد على الاستثمار والمخاطر المالية في المصارف عينة البحث، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع الأدبيات التي سبق التطرق إليها في متن الدراسة.
- ٢- هناك ارتباط قوي بين العائد على الاستثمار والمخاطر المالية في المصارف عينة الدراسة من خلال تحليل البيانات في الجداول التي سبق ذكرها.
- ٣- هناك ارتباط قوي بين المخاطرة والقيمة السوقية التي تشير إلى العائد ويعزى السبب إلى الظروف الاقتصادية للبلد الغير مستقرة.
- ٤- نتيجة الظروف فإن المصارف تحاول تقليل الاخطار وذلك بالاحجام من كثر الالتزامات التي تمتاز بالمخاطرة وتقليل القروض والسلف.

ثانياً: التوصيات

- ١- على جميع الاطراف المعنية بالسوق المالي ان يكونوا على دراية تامة بالمخاطر التي يقبلونها ومن الاهمية ان تشمل ادارة المخاطر تدابير واجراءات احترازية بما يتيح للمستثمرين مواجهة اي نوع من المخاطر في المستقبل.
- ٢- ابداء المزيد من الشفافية في الافصاح عن كافة المعلومات والتقارير المالية التي تصدرها المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية والتي تفيد الاطراف المختلفة في السوق في تحديد مستوى المخاطر التي يقبلونها.
- ٣- نشر الثقافة المالية من خلال اقامة دورات تدريبية في مجال الاستثمار لرفع كفاءة اداء مكاتب الوسطاء وزيادة الوعي الاستثماري لدى المتعاملين مع المصارف.
- ٤- اهمية اجراء المزيد من الدراسات والابحاث المتعمقة بهذا الموضوع لتشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

قائمة المصادر

أ-الرسائل والأطاريح:

- ١- سالم اسعد مسلم ابو عمرو، ٢٠١٤، العلاقة بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة والعوائد السوقية للأسهم في ظل المؤسسة الحاكمة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٢- لعروسي بالخير، ٢٠١٦، تقدير العائد والمخاطرة للإستثمار وفق نموذج MEDAF مع خطأ GARCH-M حالة سوق السعودية للاوراق المالية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٣- سارة بركات، ٢٠١٥، دور تطبيق الإجراءات الإحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ٤- فاطمة الزهرة حلاسه، ٢٠١٨، تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة النظامية دراسة مقارنة بين قطاع البناء والأجهزة البرمجية والتأمين والخدمات المالية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء المغرب خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٥- زهرة حمداني، ٢٠١٢، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الاسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التسيير والتجارية، جامعة وهران، الجزائر.
- ٦- سارة عبدلي، ٢٠١٢، اساليب قياس اداء حافظة الاوراق المالية دراسة حالة بورصة دار البيضاء للقيم المنقولة لسنة ٢٠١١، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٧- لطيفة عبدلي، ٢٠١٢، دور ومكانة إدارة الخطر في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٨-سلماني عادل، ٢٠١٤، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على ادوات الإستثمار في سوق رأس المال الإسلامي (دراسة حالة ماليزيا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

٩-محمد عبدالحميد، ٢٠١٠، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

١٠-محمد عبدالحميد، ٢٠١٤، إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، اطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

١١-هيفاء غانية، ٢٠١٥، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل ٢ و٣ (دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي _BNA-BDL-BEA_)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

١٢-برعي عثمان، ٢٠١٦، تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الاخطار المكتتبه لدى شركات التأمين المباشر (دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٤)، اطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، المغرب.

١٣-سعاد لفتاحة، ٢٠١٥، إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفقنظام الملائمة ٢ (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف ١، الجزائر.

١٤-سميرة لطرش، ٢٠١٠، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم (دراسة حالة مجموعة من اسواق رأس المال العربية)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.

١٥-بداح محسن السبيعي، ٢٠١٢، العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الإستثمار في الشركات المساهمة العامة الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

ب-المجلات:

١-ريما حيدر، ٢٠١٧، اثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة البعث، العدد ٢٧، كلية الإقتصاد، جامعة حماة، حماة.

٢- فراس خضير، ٢٠١٤، العلاقة بين العائد والمخاطرة وأثرها في القيمة السوقية للأسهم، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد ٢.

٣- مهند عبدالرحمن، ٢٠١٦، تحليل ومناقشة العائد والمخاطرة في ظل قرار التوليفة المثلى للمنتجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد ٤٨.

٤- عباس خضير، نبراس جاسم، ٢٠١٥، قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد ٤٤.

٥- مجد عمران، ٢٠١٥، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد ١، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، دمشق.

ج- الكتب

١- محمد ابراهيم العامري ، ٢٠٠١، الإدارة المالية، ط١، دار الكتب والوثائق ببغداد، جامعة بغداد، العراق.

٢- محمد سعيد ، ٢٠٠٨، الإدارة المالية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

٣- قاسم نائف، ٢٠٠٩، إدارة الإستثمار، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.